

ضريبة القيمة المضافة

| القرار رقم: (VD-30-2020)

| الصادر في الدعوى رقم: (V-78-2018)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة - ضريبة القيمة المضافة - وجوب التسجيل الإلزامي خلال المدة النظامية - غرامات - غرامة التأخير في التسجيل.

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل - أassertت المدعية اعترافها على عدم تجديد الحساب من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل لمدة تزيد عن الشهر والنصف وأنها حاولت التسجيل عدة محاولات - أثبتت الهيئة بأنه تم نشر جميع المتطلبات النظامية بوقت كافٍ قبل بدء التطبيق - دلت النصوص النظامية على أن عدم التزام المدعية بالشروط والإجراءات والمدة المحددة نظاماً للتسجيل يوجب توقيع الغرامة المالية - ثبت للدائرة أن المدعية لم ترقق المستندات التي تثبت صحة اعترافها. مؤدي ذلك: رفض الاعراض- اعتبار القرار نهاياً وواجب التنفيذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٤٣٨هـ.
- المادة (٩/٤, ٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) بتاريخ ١٤٣٨/١٤/٢٠١٤هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) تاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد، إنه في يوم الأحد (٢٢/٦/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠/٦/٢٠٢٠م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك للنظر في الدعوى إلماشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٧-٧٨-٢٠١٩/٢٠/٢٠١٩) بتاريخ ٢٠١٩/٢٠/٢٠.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) يصفته مالك المؤسسة بموجب سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضه على غرامة التأخير بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال ذكر فيها أن التأخير بالتسجيل كان بسبب عدم تحديث الحساب من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل لمدة تزيد عن الشهر والنصف.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجاب أن الأصل صحة القرار، وعلى من يدعى العكس إثبات ذلك، وأنه تم نشر جميع المتطلبات النظامية بوقت كافٍ قبل بدء التطبيق، غير أن طلب المدعى في إلغاء الغرامة لا يستند على خطأ الهيئة، وإنما هو خطأ المكلف، وتطلب الحكم برفض الدعوى.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٢/٦/١٤٤١هـ عقدت الدائرة جلسة لنظر الدعوى، حضر خلالها ممثل الجهة المدعي عليها (...) هوية وطنية رقم (...) ولم تحضر المدعى رغم تبليغها حسب الأصول، ولم يرد منها عذر مقبول، وحيث تمسك ممثل المدعي عليها بدفعه الهيئة العامة للزكاة والدخل وطلب السير بالدعوى وإصدار القرار، وحيث تبيّن للدائرة أن القضية مهيأة للفصل فيها، وحيث أوجبت المادة العشرون من قواعد عمل اللجان على الدائرة الفصل في الدعوى متى كانت مهيأة لذلك، وهو ما تحقق بهذه الحالة بعد تبادل الردود؛ فقد قررت الدائرة إخلاء القاعة للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠٢) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

النهاية الشكلية: لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١٤٣٨/١١٢) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ؛ وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار بها، وحيث إن الثابت أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ٢٠٢٠/٠٤/١٨ م وقدمت اعتراضها بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/١٧ م؛ مما تكون معه الدعوى قدّمت خلال المدة النظامية المنصوص عليها، مستوفية أوضاعها الشكلية؛ مما يتعمّن معه قبول الدعوى شكلاً.

النهاية الموضوعة: نصت الفقرة (٤) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يجب على أي شخص مقيم وممارس لنشاط اقتصادي، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه اللائحة، أو في أي تاريخ قبل ٢٠٢٠ م ديسمبر بما يلي: أعمل تقدير بالإيرادات السنوية للسنة التي تبدأ في الأول من شهر يناير لعام ٢٠١٨ م. بالتقدم بطلب إلى الهيئة بالتسجيل في حال كان من المتوقع أن تزيد قيمة التوريدات السنوية الخاضعة للضريبة في هذه السنة عن حد التسجيل الإلزامي»، كما نصت الفقرة (٩) من نفس المادة على أنه «فيما لا يتعارض مع أي حكم آخر وارد في النظام وهذه اللائحة، يُعفى من الالتزام بالتسجيل في المملكة أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد على مبلغ مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال وذلك قبل الأول من شهر يناير لعام ٢٠١٩ م. ومع ذلك، يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ م. لا تؤثر هذه الفقرة على إمكانية أي شخص بالتسجيل بشكل اختياري». نصت المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يعاقب كل من لم يقدم بطلب التسجيل خلال المدد المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال» أقرت المدعية بالتأخير في التسجيل معللة ذلك بسبب عدم تحديث الحساب من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل لمدة تزيد على الشهر والنصف، وأنها حاولت التسجيل عدة محاولات؛ حيث إن ادعاءها جاء مجرد قول مرسل يعوزه الدليل؛ الأمر الذي تخلص معه الدائرة إلى صرف النظر عنه وتقرير صحة ونظامية فرض غرامة تأخير في التسجيل على المدعية.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
رد الدعوى المقامة من (...) مالك مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...) ضد

الهيئة العامة للزكاة والدخل فيما يخص غرامة التأخير بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعي عليها، وبمثابة الحضوري بحق المدعية، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وهددت الدائرة (يوم الثلاثاء ٢٢/٠٧/١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٣/١٧) موعداً لتسليم نسخة القرار.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.